الأمم المتحدة

A/C.5/67/SR.8

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
29 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد برغر . . . . . (ألمانيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابيل

المحتويات

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-55586 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/67/522)

١ - **الرئيس:** ذكر بأن وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية قدم إحاطة إلى اللجنة بشأن الحالة المالية الراهنة للمنظمة في جلستها السادسة المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وقال إن البيان الذي أدلى به في تلك الجلسة صدر على شكل تقرير للأمين العام (A/67/522).

٢ - **السيد تاكاسو** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إن الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، سددت ٦٩ مليون دولار من اشتراكاتها في الميزانية العادية و ٢,٧ مليون دولار من اشتراكاتها في المحكمتين الدوليتين، وأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سددت متأخراتها المستحقة بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تضاف إلى قائمة الدول التي سددت اشتراكاتها بالكامل الدول التالية أسماؤها: بيلاروس وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية الدومينيكية وهايتي للميزانية العادية؛ وهنغاريا لعمليات حفظ السلام؛ وصربيا للمحكمتين الدوليتين؛ وإيران للمخطط العام لتجديد مباني المقر. ووفقاً لذلك، سددت هنغاريا بالكامل جميع أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد، مما يجعل عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها بالكامل ٣٢ دولة.

٣ - **السيد ميهوبي** (الجزائر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة، ومع أنها لاحظت انخفاض الاشتراكات غير المسددة في الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والتقدم المحرز في سداد الديون المستحقة للدول الأعضاء التي تزود عمليات حفظ السلام بقوات وأفراد شرطة، فهي ستواصل رصد الحالة لكفالة السداد بالكامل، وفي الوقت المحدد، وعلى سبيل الأولوية. وأشار إلى أن معظم تلك الدول هي بلدان نامية ولا تستطيع الحفاظ على التزامات قواتها وصيانة المعدات المملوكة للوحدات دون أن تتلقى أي مساعدة لفترات طويلة. ولا بد من الإشادة بما يبذله العديد من رعاياها العاملين في هذا المجال من تضحية وتفان. وفي ما يتعلق ببعثات حفظ السلام التي تعاني من عجز نقدي، تدعو المجموعة جميع الدول التي لم تسدد أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن.

٤ - وقال إن تسديد الاشتراكات المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط هو التزام بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لجميع الدول القادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية أن تفعل ذلك على وجه السرعة. وترفض المجموعة جميع التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد المنافية للقانون الدولي التي تعرقل أو تعيق تسديد المدفوعات من أعضائها.

٥ - وأردف قائلاً إن المجموعة تشعر بالقلق، مع أنها ترحب بكون جميع الاشتراكات تقريباً في ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر قد سددت، لأن المرحلة الراهنة للمشروع لن تكتمل في الوقت المحدد، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار على أنصبة الدول الأعضاء. والمقترحات التي قدمتها الأمانة العامة قد تحد من نطاق المشروع فقط بدون التصدي لتجاوز تكاليفه الحدود المقررة. ولذلك، ستواصل المجموعة متابعة المسألة عن كثب.

٦ - وختاماً، أشار إلى أن التفسيرات التي طرحها بعض الوفود للفقرة ٢٧ من القرار ٢٤٦/٦٦ أثارت القلق. وتتوقع المجموعة أن تمتثل الأمانة العامة بالكامل للقرار وألا تقبل المزيد من التخفيضات العشوائية لميزانية مخفَّضة أصلاً.

٧ - **السيدة باكاراتي** (شيلي): تكلمت باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقالت إن المجموعة، ومع أنها ترحب بالتحسن الطفيف الذي طرأ على الحالة

المالية العامة للأمم المتحدة وزيادة عدد الدول الأعضاء التي وفت بالتزاماتها بالكامل، تشعر بالقلق بسبب أوجه العجز المتبقية الجسيمة في الميزانية العادية وميزانيتي عمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين. وعلى الرغم من أن عدداً أكبر من الدول الأعضاء سدد أنصبته، فعجز الميزانية المخصصة للمحكمتين الدوليتين قد زاد فعلياً. ويهدد التأخر في سداد المبالغ المستحقة بزعزعة الاستقرار المالي للمنظمة. ويجب أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد ودون شروط، وخصوصاً حين تكون ديونها ضخمة، كما كان الحال مراراً بالنسبة إلى دولة عضو معينة.

٨ - وأضافت أن الأمانة العامة أحرزت تقدماً مشجعاً في سداد الديون المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات عسكرية وبوحدات شرطة وبمعدات مملوكة للوحدات، ومن المأمول أن تبذل المزيد من الجهود لدفع المبالغ المستحقة للدول بالكامل وفي الوقت المحدد. ويتوقف هذا السداد، بالطبع، على دفع جميع الدول الأعضاء أنصبتها المقررة على الفور وبالكامل. وأشارت إلى أن عدة دول أعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقدم تضحيات جسام من أجل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالقوات وصيانة المعدات المملوكة للوحدات.

٩ - واسترسلت قائلة إن معظم الدول الأعضاء قد سددت اشتراكاتها في المخطط العام لتجديد مباني المقر بالكامل. إلا أن الانخفاض المحتمل في نطاق المخطط لن يحل مسألة تجاوز التكاليف للحدود المقررة. وتقع على عاتق الأمانة العامة مسؤولية تنفيذ المشروع ضمن الميزانية وفي الإطار الزمني المتفق عليه. ولا ينبغي أن تفسر الفقرة ٢٧ من قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٦ بأنها تبرير لعدم إعادة تقدير التكاليف المتصلة بالوظائف على ضوء معدلات التضخم وأسعار الصرف، وهي مسألة من المقرر النظر فيها خلال الدورة الحالية.

١٠ - وختاماً، أشارت إلى أن المجموعة ترفض جميع التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد المنافية للقانون الدولي التي تعرقل أو تعيق تسديد المدفوعات من أعضائها.

١١ - **السيد فريلاس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلد المنضم، كرواتيا، والبلدان المرشحة أيسلندا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدي عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك، إضافة إلى جمهورية مولدوفا وجورجيا، فأكد من جديد أنه تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء مسؤولية سداد أنصبتها المقررة بالكامل، وفي الوقت المحدد، ودون شروط، فيما ينبغي أن تتقاسم الدول مسؤوليات الميزانية على نحو عادل ومنصف. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تستخدم المنظمة مواردها على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة.

١٢ - وفيما كانت المؤشرات المالية لعام ٢٠١٢ إيجابية عموماً، ينبغي أن تواصل الأمانة العامة والدول الأعضاء التعاون عن كثب لاستكشاف البدائل لتحسين عملية الميزنة، وينبغي للدول الأعضاء التي يتعين عليها بعد أن تسدد اشتراكاتها المقررة أن تفعل ذلك بالكامل وبأسرع ما يمكن. وتأمل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أن يكون انخفاض العجز في ميزانية عمليات حفظ السلام دليلاً على إدخال المزيد من التحسينات الهيكلية في عملية ميزنة حفظ السلام، ولكنها تعتبر أنه لا يمكن تحمل تمويل عمليات حفظ السلام العاملة من حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة، نظراً إلى عدم تسديد الأنصبة. ويجب إعادة رصيد حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة إلى الدول الأعضاء، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمنظمة.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعرب عن أمله بأن يستمر الاتجاه التنازلي في الدين المتوقع للمنظمة إلى الدول الأعضاء

التي زودت عمليات حفظ السلام بقوات عسكرية، ووحدات شرطة، ومعدات مملوكة للوحدات، ورحب بالتزام وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية في ذلك الصدد.

١٤ - وختاماً، أشار إلى أن الشواغل تبقى قائمة بشأن تجاوز التكاليف للحدود المقررة مع أن أغلبية الدول الأعضاء سددت اشتراكاتها في المخطط العام لتجديد مباني المقر. ولذلك، ينبغي أن يواصل الأمين العام تحديد المزيد من التدابير المتعلقة بالوفورات في التكاليف، حتى في المرحلة المتأخرة الراهنة من المشروع.

١٥ - **السيد شيك** (كندا): تكلم أيضاً باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقال إنه، وعلى الرغم من أن التطورات الإيجابية في الحالة المالية للمنظمة مرحب فيها، فالنفقات الكبيرة المتوقعة في الربع الأخير من عام ٢٠١٢، قد تهدد وضعها النقدي ما لم تسدد الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد اشتراكاتها المقررة. ورحب أيضاً بما تبذله الأمانة العامة من جهود لتعجيل سداد المستحقات المتبقية إلى الدول الأعضاء التي زودت عمليات حفظ السلام بقوات ومعدات، وانخفاض العجز في ميزانيات حفظ السلام، مع أن ذلك يعزى جزئياً إلى انخفاض الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام. ولذلك، فإن أوجه الكفاءة الحقيقية في ذلك المجال تتوقف على إدخال تحسينات هيكلية على تخطيط بعثات حفظ السلام وتنفيذها وسير العمل فيها.

١٦ - وأوضح أن النسبة المئوية الكبيرة من الأنصبة المقررة غير المسددة تدعو للقلق. ومع أن التفاوت في السنوات المالية بين الأمم المتحدة وبعض الدول الأعضاء يبرر بعض المتأخرات، فإن الاستمرار في عدم السداد سوف يؤدي إلى مشاكل سيولة خطيرة على نطاق المنظمة، ولقد أدى في الماضي إلى التهور في الاقتراض الداخلي من حسابات عمليات حفظ السلام العاملة والمغلقة. ولذلك، ينبغي أن تسدد جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها بالكامل، وفي الوقت المحدد، ودون شروط. وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء المؤهلة أيضاً في خطط التسديد المتعددة السنوات من أجل التصدي لسداد متأخراتها.

١٧ - وأشار إلى أن جميع الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية مشتركة أمام مواطنيها لكفالة إدارة الموارد التي عهدت إلى الأمم المتحدة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. وفي ذلك الصدد، فإن الجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين الانضباط المالي والإشراف والمساءلة مرحب بها بشدة، ولا بد أن تدعمها الدول الأعضاء. وللتغلب على الصعوبات المتعلقة بتوفير المزيد من الأمن والحرية والرخاء، يجب أن تعمل الدول الأعضاء مع الأمانة العامة لكفالة استخدام الموارد المتاحة استخداماً رشيداً بغية تحقيق نتائج فعلية ودائمة.

١٨ - **السيد سول كيونغ - هون** (جمهورية كوريا): قال إنه مما يبعث على التفاؤل أن الحالة المالية العامة للأمم المتحدة تبدو سليمة، رغم الصعوبات الاقتصادية الشديدة التي تواجهها دول أعضاء عديدة؛ وهذا دليل على أن الدول الأعضاء ملتزمة نحو المنظمة وولايتها. وبالمقابل، ينبغي أن تظهر المنظمة التزامها بتعزيز ضوابط الميزانية وبالتالي تحسين الكفاءة والفعالية، مما من شأنه أن يعزز أهميتها ومصداقيتها في نهاية المطاف. وذكر أن حكومة بلده وفت بجميع التزاماتها المالية بالكامل لأنها تعتقد أن الدول الأعضاء تحقق أهداف الأمم المتحدة على أفضل نحو من خلال تسديد اشتراكاتها طواعية.

١٩ - **السيد عيزوقي** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الجمهورية العربية السورية، كعضو مؤسس في الأمم المتحدة، ملتزمة بمبادئ وأهداف الميثاق، بما في ذلك المبدأ الذي يقضي بأن تقوم جميع الدول الأعضاء بسداد أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد وبدون أية شروط.

وانطلاقاً من ذلك، دأبت الجمهورية العربية السورية على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة في الوقت المحدد، وذلك على الرغم من التحديات التي تواجهها بوصفها من البلدان النامية، وبصرف النظر عن العقوبات الظالمة المفروضة عليها بشكل غير شرعي خلافاً لأحكام الميثاق وقواعد القانون الدولي. وبناءً عليه، فلقد أوفت بالتزاماتها المالية العام المنصرم للميزانية العادية للأمم المتحدة وللمخطط العام لتجديد مباني المقر وللمحكمتين الدوليتين، كما أنها قامت مؤخراً بسداد كافة التزاماتها المالية لهذا العام للميزانية العادية، وللمخطط العام لتجديد مباني المقر، وللمحكمتين الدوليتين، ولجزء كبير من التزاماتها المالية لعمليات حفظ السلام.

٢٠ - وأشار إلى الآراء التي أعرب عنها وفد بلده سابقاً، فقال إن الدول التي فرضت عقوبات على بلده تزعم أنها فعلت ذلك حرصاً على مصالح الشعب السوري، ولكنها حرمت ذلك الشعب من الطاقة ومن مرافق أخرى، في الوقت الذي تخصص فيه ملايين الدولارات لدعم المجموعات الإرهابية التي تقوم بإطالة أمد الأزمة التي لا يمكن تسويتها إلا من خلال الحوار الوطني الشامل بين السوريين. وقال إن أثر هذه العقوبات قد طال عمل وفده بلده الذي لم يعد باستطاعته أيضاً تلقي التحويلات المالية اللازمة لتغطية نفقاته وأعماله اليومية. ولقد أدت المشاكل مع مصارف البلد المضيف أولاً إلى إغلاق الحساب المصرفي للوفد في مدينة نيويورك عام ٢٠١١، ثم إلى فتح حساب مصرفي جديد لدى أحد المصارف في واشنطن العاصمة، إلا أن المصرف الجديد، وعلى غرار سابقه، قام بإغلاق حساب الوفد لديه مما نجم عنه أن الوفد ليس لديه حالياً حساب مصرفي في الولايات المتحدة منذ حوالي سبعة أشهر.

٢١ - ولم توافق جميع المصارف التي اتصل بها ممثلو بلده على فتح حساب للوفد لديها على الرغم من وجود توجيهات واضحة من وزارة الخارجية الأمريكية بأن الوفد السوري الدائم لدى الأمم المتحدة والسفارة السورية في واشنطن لا يخضعان إلى أية تقييدات مالية. وقال إنه يود تذكير الحكومة المضيفة بمسؤوليتها عن توفير بيئة مناسبة للدول الأعضاء كي تمارس أنشطتها المرتبطة بالأمم المتحدة، وحثها على إيجاد حل سريع لهذه المشكلة. وأضاف أن ذلك يدفعه أيضاً إلى تذكير الأمانة العامة بمسؤولياتها في هذا الصدد لأنها الجهاز المؤتمن على تنفيذ اتفاقية دولة المقر، وعلى تقيد الدولة المضيفة للأمم المتحدة بأحكام تلك الاتفاقية. وقد أرسل وفد بلده مذكرة إلى الأمين العام بهذا الصدد يطلب فيها مساعدته في فتح حساب للوفد لدى مصرف الأمم المتحدة، حيث لم يتلق الوفد أي رد من مصرف الأمم المتحدة على الرغم من مرور أكثر من ستة أشهر على طلبه.

٢٢ - وختاماً، أكد على ضرورة أن تنفذ الجمعية العامة قراراتها بشكل جدي يضمن تحقيق إرادة الدول الأعضاء، بدلاً من مسايرة سياسات دول ضاغطة في هذه المنظمة الدولية، سياسات تعمل لصالح أجندات تخالف المبادئ التي أقيمت عليها الأمم المتحدة.

٢٣ - **السيد بانكين** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده، ومع أنه يرحب بزيادة عدد الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها المقررة بالكامل، يشعر بالقلق لأن بضع دول أعضاء ما زالت مسؤول عن أكبر حصة من المبالغ المستحقة للميزانية العادية. وعلى الرغم من أمارات الاستقرار المالي المشار إليها في تقرير الأمين العام ذي الصلة وبيان وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، قد يؤدي عدم الوفاء بالالتزامات المالية للمنظمة إلى إلحاق الضرر بأنشطتها وتقويض فعاليتها، وقدرتها على مواجهة التحديات والتهديدات، وتنفيذها للولايات التي وافقت عليها الجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، من حق الدول الأعضاء التي تتحمل عبء الدعم المالي للمنظمة مع خضوعها لتقييدات صارمة على ميزانيتها المحلية، أن تتوقع من الأمانة العامة

تخطيطاً مالياً رشيداً وتوقعات واقعية بشأن الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ الولايات التي جرت الموافقة عليها.

٢٤ - **السيد بيهلفان** (تركيا): قال إن الحالة المالية العامة الإيجابية عموماً للمنظمة وما طرأ عليها من تحسن بالمقارنة مع عام ٢٠١١، رغم الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة، إنما يدلان على أن الأمم المتحدة قد أنفقت الموارد التي عهدت بها الدول الأعضاء إليها على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة.

٢٥ - وإزاء التوقعات التي تشير إلى الضائقة النقدية التي ستعاني منها المنظمة في فترة نهاية السنة، ينبغي أن تسدد جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد، وخصوصاً العدد القليل من الدول التي تدين بمبالغ طائلة للميزانية العادية والدول التي تضطلع بمسؤوليات خاصة لصون السلام والأمن، بوصفها أعضاء دائمين في مجلس الأمن، إنما ما زال يتعين عليها أن تسدد اشتراكاتها الكبيرة في ميزانيات حفظ السلام. وقال إن الإسراع في تسديد الاشتراكات المتعلقة بحفظ السلام ضروري لكفالة دفع مستحقات البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة ومعدات مملوكة للوحدات. فتراكم المتأخرات في الاشتراكات المقررة يؤثر سلباً في قدرة المنظمة على أداء ولايتها.

٢٦ - **السيد بامبا** (كوت ديفوار): قال إن الأمانة العامة ينبغي أن ترصد الحالة المالية عن كثب وأن تزيد جهودها لكفالة وفاء جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية، نظراً إلى أن النفقات المتوقعة للربع الأخير من العام، ورغم الحالة الإيجابية عموماً للمنظمة، من المتوقع أن تؤدي إلى مشاكل في السيولة قبل نهاية العام.

٢٧ - وقال إن القلق يساور وفد بلده كذلك بشأن مستوى المبالغ المستحقة لعمليات حفظ السلام، ولا سيما وأن العديد من الدول الأعضاء يبدو أنها تنتظر الجدول الجديد للأنصبة المقررة التي يتعين الموافقة عليه قبل تسديد اشتراكاتها؛ وهي حالة أرغمت الأمانة العامة على الاقتراض الداخلي للموارد من حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة. ولذلك ينبغي أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها.

٢٨ - وختاماً، ذكر بأنه ينبغي أن تواصل الأمانة العامة جهودها لتسديد الديون المستحقة للدول الأعضاء التي زودت عمليات حفظ السلام بقوات ومعدات، بالكامل وفي الوقت المحدد، وذلك لكي تتمكن من مواصلة دعم تلك العمليات.

٢٩ - **السيد ياي شوينونغ** (الصين): قال إنه من الأهمية بمكان أن تتمتع الأمم المتحدة بأساس مالي مستقر باعتبار أنها المنظمة الحكومية الدولية الأكثر عالمية وتمثيلاً وسلطة في العالم التي تضطلع بدور متزايد الأهمية في صون السلام العالمي والنهوض بالتنمية وتعزيز التعاون الدولي. ولذلك، ينبغي أن تسدد الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة في الوقت المحدد وبالكامل ودون شروط.

٣٠ - وأشار إلى أن بلداناً نامية عديدة لم تدخر وسعاً للوفاء بالتزاماتها المالية للمنظمة، رغم ما تعانيه من صعوبات اقتصادية. إلا أن الأنصبة المقررة غير المسددة المتبقية في الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام، التي يدين المساهمون الرئيسيون بحصة كبيرة منها، سوف تسبب ضغطاً مالياً كبيراً بحلول نهاية العام.

٣١ - وأوضح أن سداد ما تكبدته الدول التي زودت عمليات حفظ السلام بقوات ومعدات من تكاليف في الوقت المناسب سوف يساعد في تخفيف العبء المالي الذي يتحمله العديد من البلدان النامية. ولذلك يرحب وفد بلده بالتزام الأمين العام بالوفاء بهذه الالتزامات.

٣٢ - **السيد خان** (باكستان): قال إن الصعوبات التي واجهتها المنظمة سابقاً في جمع الاشتراكات المقررة لم تتبدد

تماماً مع استمرار تعقيد المناخ المالي العالمي. ويشعر وفد بلده بالقلق على وجه الخصوص بسبب تزايد المبالغ المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة ومعدات لبعثات حفظ السلام. ولم تخلف تلك الحالة أثراً سلبياً على سيولة المنظمة فحسب إنما هددت كذلك قدرتها على الوفاء بولاياتها وعرَّضت هياكلها المتعلقة بحفظ السلام إلى صعوبات تشغيلية متزايدة. ومع أن تسديد الأنصبة لعمليات حفظ السلام تأخر في بعض الأحيان لأسباب إجرائية مفهومة، فلا ينبغي أن تواجه البلدان القادرة على السداد أي صعوبة لتسوية المبالغ المتبقية ضمن مهلة زمنية معقولة.

٣٣ - وقال إن باكستان تعتقد بأن المشكلة الدائمة في تمويل عمليات حفظ السلام يجب أن تسوَّى بشكل دائم، وأعرب عن أمله بأن تأخذ الدول القادرة على السداد إنما تأخرت في القيام بذلك الآثار السلبية المترتبة على العجز المستمر عن السداد على محمل الجد. وأعرب عن أمله أيضاً بأن تواصل الأمانة العامة ما تبذله من جهود لكفالة سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات على وجه السرعة وبالكامل.

٣٤ - ومما يدعو وفد بلده إلى التفاؤل أن المنظمة لم تضطر للجوء إلى الاقتراض الداخلي من حسابات أخرى لتلبية احتياجاتها النقدية، رغم ما طرأ من زيادة على الأنصبة المقررة غير المسددة في فترة السنتين الجارية بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة. وفي ما يتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، يثق وفد بلده بأن اللجنة سوف تكون قادرة على التصدي لمسألة تجاوز التكاليف للحدود المقررة في الوقت المناسب. وأخيراً، يود وفد بلده أن يؤكد مجدداً بأنه لا يمكن الاحتجاج بالقيود المالية للامتناع عن دفع الأموال للمنظمة التي ليس بوسعها أن تضطلع بولاياتها أو تكون فعالة إذا كانت تعاني من نقص شديد في الموارد. ويجب أن تفي الدول الأعضاء بالالتزامات المالية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة كدليل على مسؤوليتها.

٣٥ - **السيدة لينغنفلدر** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفد بلدها يتفهم ما تواجهه بعض الدول من صعوبات حقيقية في السداد ويتعاطف مع ذلك، ولكنها تود التشديد على التزام كافة الدول الأعضاء بتسديد اشتراكاتها بالكامل، وفي الوقت المحدد، ودون شروط، وذلك لتحمل النفقات المالية للمنظمة وفقاً لميثاقها وقدرة الدول الأعضاء على السداد. ومع أن خفض مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة لحفظ السلام مرحب به، ينبغي أن تسارع الأمانة العامة بتسوية جميع المطالبات المتبقية، بما في ذلك تسديد مستحقات البلدان المساهمة بقوات عسكرية.

٣٦ - **السيد أونو** (اليابان): قال إن جميع الدول الأعضاء ملزمة بتسديد أنصبتها بالكامل وفي الوقت المحدد عملاً بميثاق الأمم المتحدة. ولن تتراجع اليابان عن عزمها الوفاء بالتزاماتها الدولية والاضطلاع بدور نشط في الحفاظ على السلام والازدهار الدوليين، ولذلك فهي تمتثل لالتزاماتها بالسداد نحو المنظمة رغم ما تعانيه من ضائقة مالية.

٣٧ - وقال إنه يرحب بوعي الأمانة العامة الذي أكده وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية مجدداً في بيانه الاستهلالي بأن دولاً أعضاء عديدة تعاني من حالة مالية خطيرة، وبأن الموارد الشحيحة يجب أن تستخدم بعناية، ولكنه أهاب بها أن تسعى إلى تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية في تنفيذ الولايات التي صدر بها تكليف من الهيئات التشريعية للمنظمة. واعتبر أن الجمعية العامة ينبغي أن تبحث في الأثر الذي ستحدثه أي احتياجات إضافية محتملة على الميزانية الحالية وأن تدقق أيضاً في مخطط الميزانية لفترة السنتين التالية بهدف تحديد مستويات واقعية للموارد من أجل تنفيذ الولايات.

٣٨ - **السيد ليون غونساليس** (كوبا): قال إن وطأة الضغوط المتوقعة على موارد المنظمة في نهاية السنة الحالية لن تخف إلا لدى الوفاء بالالتزامات المالية نحو المنظمة بالكامل، وفي الوقت المحدد، ودون شروط. وحينئذ فقط يمكن مواصلة تسوية الديون المستحقة للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وإرجاع فوائض حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة إلى الدول الأعضاء، مما يجنب الوقوع في حالة يسعى فيها بعض الدول التي تستطيع تسديد اشتراكاتها على نحو كبير للحصول من دول أخرى على الدعم لالتزاماتها. ولا يجب تجاهل العقبات التي تواجهها دول عديدة ترغب بتسديد اشتراكاتها في الميزانية العادية والميزانيات الأخرى، ويجب التسليم بما تبذله البلدان النامية من جهود تستحق عليها الثناء. وفي ذلك الصدد، ترفض كوبا جميع التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد المنافية للقانون الدولي التي تعرقل أو تعيق تسديد المدفوعات من أعضائها.

٣٩ - وأوضح أن كوبا، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها بوصفها بلداً نامياً وضحية لأزمة مالية مستفحلة، ما زالت تحافظ على التزامها بالتعددية من خلال مشاركتها بنشاط في الأمم المتحدة والوفاء بالتزاماتها المالية. ولقد سددت أنصبتها في الميزانية العادية والمخطط العام لتجديد مباني المقر والمحكمتين الدوليتين بالكامل، وهي تبذل جهوداً جبارة لعدم التأخر في تسديد اشتراكاتها في عمليات حفظ السلام. وسوف تتمسك بالتزاماتها، رغم الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الشرس الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة. ونظراً إلى عدم قدرتها على استخدام دولار الولايات المتحدة أو إجراء تحويلات مباشرة، تخضع مدفوعاتها للتقلبات في أسعار العملات ويجب أن تتم عن طريق طرف ثالث. ولقد جمدّت التحويلات المصرفية الكوبية إلى المنظمات الدولية في مناسبات عديدة، حتى عندما كانت تدفع باليورو.

٤٠ - وأضاف أنه لا مناص من أن تتأثر المساعدة الدولية إلى كوبا، بما في ذلك المساعدة التي تقدمها الوكالات المتعددة الأطراف، بتشديد السياسات الحالية. ومن الأمثلة على ذلك الصعوبات في السداد المتعلق بالمشاريع التي أبلغ عنها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ مكتب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا، والصعوبات المالية وصعوبات الترخيص المماثلة التي تسبب بها مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الأصول الأجنبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في ما يتصل بمشاريع تديرها كل من كوبا والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، لتوفير مضادات الفيروسات العكوسة، بما في ذلك الريتونافير، المتوافرة فقط عن طريق مختبرات آبوت الأمريكية.

٤١ - واسترسل قائلاً إن الطبيعة المتجاوزة لنطاق الحدود الإقليمية للحظر الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض من جانب واحد ينتهك القانون الدولي والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وهي العقبة الأساسية أمام تنمية البلد. وعلى الرغم من النداءات العشرين التي وجهتها الجمعية العامة لإلغائه، فلقد ضرب عرض الحائط بإرادة المجتمع الدولي.

٤٢ - وقال إنه لا يمكن أن تقبل كوبا بإعادة تفسير عشوائية لمقررات الجمعية العامة نصاً وروحاً. ولذلك، فهي تشعر ببالغ القلق إزاء التفسير الغريب الذي يقدمه البعض للفقرة ٢٧ من القرار ٢٤٦/٦٦. ولا ينبغي، بأي حال من الأحوال، أن يعتبر ذلك بأنه يستبعد إعادة تقدير التكاليف المتصلة بالوظائف على ضوء معدلات التضخم وأسعار الصرف، نظراً إلى أن ذلك يؤدي إلى تخفيضات عشوائية في ميزانية ترزح أصلاً تحت وطأة الضغط في الوقت الراهن.

٤٣ - ويدعو وفد بلده الأمانة العامة ومكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر إلى كفالة إنجاز هذا المشروع في الوقت المحدد وفي إطار الميزانية والنطاق اللذين وافقت عليهما

الجمعية العامة. ويود وفد بلده أن يشكر دائرة الاشتراكات على مساعدتها في تعقب وضع اشتراكات كوبا، لا سيما من خلال بوابة الاشتراكات الإلكترونية.

٤٤ - **السيد أنغ وي كيونغ** (سنغافورة): قال إن وفد بلده يرحب بالتحسن الملحوظ في عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها في الميزانية العادية بالكامل، ولكنه يشعر بالقلق إزاء المبالغ الضخمة التي ما زالت مستحقة. ومع أنه يتفهم بأن بعض الدول الأعضاء يواجه صعوبات حقيقية لتسديد ديونها المستحقة بالكامل وفي الوقت المحدد، فتلك الدول ليست مسؤولة عن حصة كبيرة من ميزانية المنظمة، ومعظم المبلغ المتبقي يدين به مساهم رئيسي واحد.

٤٥ - وأشار إلى أن تسديد الاشتراكات المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط هو التزام بموجب الميثاق. والامتناع المتعمد عن التسديد لا يعكس قصر النظر وعدم الإحساس بالمسؤولية فحسب بل يهدد كذلك المكانة المالية للمنظمة. وقال إن وفد بلده يحث جميع الدول الأعضاء على سداد مستحقاتها لإعادة الاستقرار المالي والاستدامة المالية إلى المنظمة. وفي الوقت نفسه، يجب أن تظهر المنظمة قدرتها على إدارة الموارد المالية التي عهدت إليها على نحو أكثر فعالية، وأن تخضع للمساءلة أمام الدول الأعضاء بنفس الطريقة التي تخضع فيها الدول الأعضاء للمساءلة أمام المكلفين بالضرائب، وخصوصاً حين تعتمد الدول الأعضاء أنفسها تدابير تقشفية صارمة.

٤٦ - وقال إن المنظمة يجب أن تكسب ثقة الدول الأعضاء من خلال العمل بمزيد من الشفافية والتشاور، ومن خلال توفير معلومات واضحة وكاملة وفي أوانه. ويجب أن تتوخى الأمانة العامة المزيد من الحيطة المالية والانضباط المالي، وأن تظهر التزامها ببناء منظمة قوية وفعالة وقائمة على تحقيق النتائج، باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة للقضاء على ما يشوب العلاقة بينها وبين الدول الأعضاء من عدم ثقة وريبة، مما يعيق اتخاذ إجراءات مشتركة ومتسقة وبناءة للوفاء بمهمة المنظمة.

٤٧ - وأضاف أن الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة المتعددة الأطراف الوحيدة ذات العضوية العالمية والمشروعية الشاملة، في أفضل موقع لمواجهة التحديات العالمية المعقدة وغير المتوقعة على نحو متزايد. إلا أنها لا يمكن أن تفعل ذلك بدون أن تتوفر لها الموارد في أوانه وعلى نحو متسق. وقال إن سنغافورة تحث جميع الدول الأعضاء على الامتثال للالتزامات المالية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. غير أن المنظمة لا يمكن أن تتوقع من الدول الأعضاء المزيد من الالتزام بدون تعزيز مساءلتها وشفافيتها وقدرتها على تحقيق النتائج.

٤٨ - **السيد تاكاسو** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إن المنظمة ليس لديها مصدر مستقل للإيرادات العامة ولذلك فهي تعتمد على تلقي الاشتراكات من دولها الأعضاء بالكامل ودون شروط للحيلولة دون تعطيل عملياتها. والاتجاه الإيجابي في حالتها المالية، رغم الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة، ليس ناجماً عما تبذله من جهود بقدر ما هو ناجم عما تبذله الدول الأعضاء من جهود. وقال إنه يود أن يقطع للدول الأعضاء وعداً باسم الأمين العام بأن الأمانة العامة لن تبدد الموارد التي تتلقاها بل ستستخدمها بحرص وفعالية وكفاءة.

٤٩ - وردَّ بايجاز على تعليقات أدلى بها بعض ممثلي الدول الأعضاء، فقال إنه من الممكن مواجهة الضغط المالي في نهاية العام بالاعتماد على صندوق رأس المال المتداول، إنما لن يكون ذلك بحد ذاته كافياً. وأعرب عن أمله بأن تنخفض المبالغ المستحقة السداد، بما في ذلك تلك التي تؤثر على المحكمتين الدوليتين، في الأشهر الأخيرة من السنة. وأشار إلى

أن الأمانة العامة، إذ تسلم بأن عمليات حفظ السلام ستكون مستحيلة بدون مشاركة الدول الأعضاء، تبذل جهوداً جبارة لخفض المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ومعدات. والمشكلة الرئيسية التي تواجهها هي مستويات الاحتياطيات النقدية، ولكنها تسعى إلى تكييف الأنشطة مع الموارد المتاحة.

٥٠ - **السيدة كاسار** (المراقبة المالية): قالت إن الأمانة تعمل بصفة يومية تقريباً على حل مشكلة الوصول إلى الحسابات المصرفية التي يواجهها بعض الدول الأعضاء، وأثنت على ما بذلته البلدان من جهود لتسديد اشتراكاتها رغم ما تعانيه من صعوبات. وأوضحت أنه من المقرر أن يعقد اجتماع هام بين سلطات البلد المضيف والمصارف في اليوم التالي، وأن الأمانة العامة تتحاور مع جميع الأطراف المشاركة، بما في ذلك الهيئات المسؤولة عن سن القواعد التنظيمية المصرفية.

٥١ - وانتقلت إلى استخدام الفوائض في حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة، فأشارت إلى أن الجمعية العامة من المفترض أن تدرس الخيارات المتاحة للتصدي لمسألة التمويل في الجزء الثاني من دورتها السابعة والستين المستأنفة عام ٢٠١٣.

ورفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.